أثرُ المُخاطَبِ في توجيه التأكيد ”مقاربة تداولية“

الدكتور

محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني

أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة حلوان

المستخلص

قام التّعديد النّحوي على فكرة التّواصل بين طرفي الخطاب [المتكلّم والمخاطب] بشكل رئيس، وقد كان ذلك جلياً في أذهان النّحاة العرب حينما قعدوا قواعدهم ونظروا آراءهم النّحوية والصّرفية التي دفعتهم في كثير من الأحيان إلى توجيهها أو تخريجها بما يتوافق وفهم المخاطب، ومن ثمّ فقد أصبح للمخاطب دورٌ غاية في الأهمية. لقد أدرك علماءنا اختلاف أحوال المتكلّم في التّعبير عن عناصر التّركيب بالنسبة لحالة الشكّ أو اليقين التي تتاب حال المخاطب، والمدقّق في تراثنا النّحوي نجدُ كثيرًا من المسائل التي تُثبت أهمية المخاطب في تأصيل القاعدة حتّى أنّ الدّراسات الحديثة ولا سيما التداولية منها قد ركّزت على قصد المتكلم وما يفيدُه المخاطب في الاستعمال اللغوي في فهم المعاني. فالمقاصد والغايات لا شكّ أنّها تؤثرُ تأثيرًا كبيرًا في صياغة القاعدة وتوجيهها. ومن ثمّ سيحاول هذا البحث إثبات دور علم المخاطب في توجيه مسألة التأكيد موظفًا المنهج التداولي في قراءة التّراث النّحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: (التأكيد، المخاطب، مقارنة تداولية، التداولية، البؤرة)

ABSTRACT:

The effect of the Adresse on Confirmation: a Pragmatique Approach Grammatical tradition was based on the idea of communication between the two parties of the speech [speaker and addressee] mainly, and this was evident in the minds of Arabic Grammarians when they sat down their rules and looked at their grammatical and terminal opinions, which often led them to direct or produce them in accorancien with the understanding of the addressee. Our scholars have recognized the difference in the circumstances of the speaker in expressing the elements of composition in relation to the state of doubt or certainty in the case of the addressee. The auditor of our grammatical heritage finds many issues that prove the importance of the addressee in the root of the rule, so that recent studies, especially deliberative ones, have focused on the intention of the speaker and what the addressee is useful in the use of language in the understanding of meanings. Purposes and objectives undoubtedly have a significant impact on the formulation and direction of the rule. Thus, this research will attempt to prove the role of addressee science in guiding the issue of confirmation using the deliberative method in reading the Arabic grammatical heritage.

Keywords: Confirmation, Addressee, Pragmatic Approach, Pragmatic, focus

المقدمة:

قام التّفعيد النّحوي على فكرة التّواصل بين طرفي الخطاب [المتكلّم والمُخاطب] بشكل رئيس، وقد كان ذلك جليًّا في أذهان النّحاة العرب حينما قعدوا قواعدهم ونظروا آراءهم النّحوية والصّرفية التي دفعتهم في كثير من الأحيان إلى توجيهها أو تخريجها بما يتوافق وفهم المخاطب، ومن ثمّ فقد أصبح للمخاطب دورٌ غاية في الأهمية، فالحذف من السّياق يكون لعلم المخاطب، والدّكر يكون لإزالة الإبهام عن المخاطب، والتّقديم والتّأخير إنّما يحصل للعناية والقصد، والتّأكيد يلجأ إليه المتكلم إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فالمقاصد والغايات لا شك أنّها تؤثرُ تأثيرًا كبيرًا في صياغة القاعدة وتوجيهها.

لقد أدرك علماءنا اختلاف أحوال المتكلّم في التّعبير عن عناصر التّركيب بالنسبة لحالة الشكّ أو اليقين التي تنتاب حال المخاطب، والمدقّق في تراثنا النّحوي يجد كثيرًا من المسائل التي تُثبت أهمية المخاطب في تأصيل القاعدة حتّى أنّ الدّراسات الحديثة ولا سيما التداولية منها قد ركّزت على قصد المتكلم وما يفيدُه المخاطب في الاستعمال اللغوي في فهم المعاني.

ومن ثمّ سيحاول هذا البحث إثبات دور علم المخاطب في توجيه مسألة التّأكيد موظّفًا المنهج التداولي في قراءة التّراث النّحوي العربي، إذ نجد التّأكيد في مختلف صورهِ يمثّل درجات مختلفة للغرض المتضمن في القول بل تتفاوت أدواته فيما بينها؛ ولذا نجد مؤكّدات للجمل الاسمية، نحو [لام الابتداء، وإنّ، والقسم]، ومؤكّدات للجمل الفعلية كـ [نوني التّوكيد] مع المضارع غير الواجب كما أشار إلى ذلك سيبويه ومن تبعه، ويمكن الجمع بين مؤكّدين أو ثلاثة حسب القوة الإنجازية التي يتطلبها حال المخاطب إذا كان شاكًّا أو متردّدًا أو مُنكرًا؛ وذلك ليزول الشكّ عنه، ويستقرّ في نفسه الخبر.

هذا وقد جاء البحث في مقدّمة، ومبحثين: الأول: مكانة المخاطب في الدّراسات اللّغوية عند القُدّامى والمُحدّثين، والثاني: أثر المخاطب في توجيه التأكيد، ثمّ تأتي بعد ذلك الخاتمة موضّحة أهم نتائج البحث.

- المبحث الأول: مكانة المخاطب في الدّراسات اللّغوية عند القُدّامى والمُحدّثين:

لا شكَّ أنّ المتكلّم يُراعي نوعَ العلاقة بينه وبين المخاطب في كلامه؛ ولذا نجده يُرَجِّح اختيار استراتيجية دون استراتيجية أخرى، إذ يتلفظ بخطابه وفقاً لما تقتضيه تلك العلاقة التي تجسدت معالمها في قراءة المسائل النّحوية وتوجيهها من خلال بناء التراكيب واختيار الأساليب المناسبة لتحقيق الفائدة المرجوة من الكلام، فهذا سيبويه يقول: "وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا، ولأنّ المخاطبَ يعلم ما يعني".⁽¹⁾

وأما المُبرّد فقد جعل المحذوف من السّياق مما يعلمه المُخاطب، فيعتمد المتكلّمُ إذن على بديهية السّامع/المخاطب في الإلمام بالمحذوف حسب قصد المتكلم وما يعنيه، يقول: "لم يأتِ بِخَبْرٍ لَعَلِمَ المُخاطبُ وَمِثْلَ هَذَا الكَلَامِ كَثِيرٌ وَلَا يَجُوزُ الحَذْفُ حَتَّى يَكُونَ المَحذُوفُ مَعْلُومًا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ من تَقَدُّمِ خَبْرٍ أَوْ مُشَاهَدَةِ حَالٍ"⁽²⁾، ويقول في موضع آخر "ولكنّه حذف؛ لعلم المخاطب به".⁽³⁾

وأما ابنُ السّراج فقد أوضح مكانة المخاطب بقوله: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون".⁽⁴⁾

وذهب ابنُ القَيِّمِ إلى أنّ العلاقة بين المُتكلّمِ والمُخاطبِ هي أساس الاستعمال التّداولي وما يُحيط به من ظروف وأحوال، فيقول محدّرًا من إهمال قصد المتكلم وحال

(1) الكتاب 224/1 .

(2) المقتضب 81/2 .

(3) المرجع السابق 72/3، وانظر 227/3، 254، 52/4، 72، 79، 129، 130 .

(4) الأصول في النحو 324/2 .

المخاطبين: "إيّاك أن تُهمَلِ قَصْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَنَبِيَّتَهُ وَعُرْفَهُ فَتَجْنِي عَلَيْهِ"⁽¹⁾، ذلك لأنّ المُتَكَلِّمَ لا يتكلم إلا إذا كان لكلامه قصدٌ؛ ولذا يتّخذ من القرائن المقالية والمقامية ما يعين المُخاطَبَ على إدراك ما يُريد، ولم يكتفِ ابن القيم بملاحظة قصد المُتَكَلِّمِ لمعرفة الغرض من وراء خطابه، بل نبّه إلى حال السّامعين ومدى إسهامهم في تحقيق تلك الأغراض، موضّحاً اختلاف مراتبهم التي تتفاوت في إدراك قصد المتكلم⁽²⁾ تبعاً لتباين قدراتهم الفكرية والثّقافية.

وبعد فقد اهتمّ النّحاة وغيرهم بدراسة العلاقة بين المتكلم والمخاطب⁽³⁾، كمرعاة قصد المُتَكَلِّمِ، ومرعاة حال السّامع وإفادته وإفهامه ما يُريد، وأثر المسافة بين المتكلم والمُخاطَب في المعنى، وغير ذلك من الأمور التي تتوافق إلى حدّ بعيد مع مبادئ النّدأوليّة، يقول السّهيلي: "لمّا كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التّعبير عنه"⁽⁴⁾.

وهذا ما يؤكّده السيوطي بقوله: "وصناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السّامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا عَلِمَ المُخاطَبُ غرضَ المتكلم"⁽⁵⁾. وإذا ما تتبعنا الدّراسات الحديثة نجدها لا تقل أهمية في الحديث عن المخاطب، لقد أولى المحدثون المُخاطَبَ جُلَّ اهتمامهم، ولم يقفوا عند هذا الحدّ بل أبرزوا دوره في سياق الخطاب وأثر ذلك على الخطاب تداولياً.

(1) إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين 4/433 .

(2) انظر المرجع السابق 3/116 .

(3) انظر على سبيل المثال: سيبويه: الكتاب 2/61، والسّهيلي: نتائج الفكر ص 218 .

(4) نتائج الفكر ص 219، 220 وانظر ص 218 .

(5) الأشباه والنظائر في النحو 3/172، 173 .

ومن هؤلاء مسعود صحراوي الذي يرى أنّ النُّحاة كانوا على صلة وثيقة بأغراض الكلام ومقاصده وبطرق الاستعمال اللغوي وأحواله، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين وبملايسات الخطاب ودلالاته وأغراضه، فيقول: "عللّ من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنّهم لم يفهموا من اللغة أنّها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنّما فهموا منها أيضاً أنّها لفظٌ مُعَيَّنٌ يُوَدِّيهِ مُتَكَلِّمٌ مُعَيَّنٌ في مقام معين لأداء غرض تواصلية إبلاغي معين؛ ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النُّحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه".⁽¹⁾

ويتضح مما سبق أنّ هذه الأهداف التي أشار إليها صحراوي بالنسبة للنُّحاة العرب هي التي شكّلت جوهر النظرية التداولية للكشف عمّا يدور في أذهانهم من معان تؤدي غرضها للمخاطب بتحقيق الهدف المشترك بين طرفي الخطاب تعويلاً على مبدأ التَّعاون، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى القول بأن "المفهوم التَّخاطبي Conversational Implicature يقوم على افتراضٍ مفاده أنّ إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض، ومحكومة بما يُعرف بأصول التَّعاون Maxims of Cooperation الذي يقتضي أنّ كلّاً من المتكلم وسماعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح".⁽²⁾

لقد أكّد التداوليون المعاصرون أهمية دراسة العلاقة بين المتكلم والمخاطب والسياق، وتحدثوا في إطار ذلك عن التمييز بين المعنى المقصود والمعنى الحرفي، وهو أمر لم يغفله علماءنا الأوائل إذ إنَّهم أفاضوا في الحديث عن قصد المتكلم، وأغراض الخطاب، ومراعاة حال المخاطب، وأثر السياق في فهم المعنى، وهذا واضح في جهود النُّحاة والمفسِّرين والبلاغيين والأصوليين.⁽³⁾

(1) التداولية عند العلماء العرب ص 174 .

(2) محمد محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ص 48، 49 .

(3) انظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ص 6 وما بعدها.

المبحث الثاني: أثر المخاطب في توجيه التأكيد:

لقد أثارَ علمُ المُخاطب⁽¹⁾ في توجيه المسائل النحوية وتخريجها بناءً على مدى إدراك المخاطب لقصده المتكلم، وكان من أهم المبادئ التي اعتمدها التداوليون بالنسبة للمتكلم مبدأ القصد، وبالنسبة للمخاطب مبدأ الإفادة، وهذا ما نص عليه ابنُ الدَّهَّان قائلًا: إِنَّ "الغرض من الكلام إفادة المخاطب"⁽²⁾ مضمون الجملة وتنزيله منزلتك في المعرفة.

ولا شكَّ أنَّ العناية بالقصد هي أساس نظرية جريس Grice، عندما افترض أنَّ هناك مبدأً عامًّا يؤسِّس لتفاعل ناجح بين طرفي الخطاب، وهو مبدأ التَّعاون Cooperative Principle ذلك المبدأ الذي يركّز عليه المتكلم للتعبير عن قصده، مع ضمانة قدرة المتلقّي على تأويله وفهمه.⁽³⁾

ولذا نجد المتكلم يلجأ - أحياناً - إلى الزيادة لإحداث تأثير في نفس المخاطب أو كشف غموض أو لبس أو توضيح أمر له، ومن ذلك زيادة [إنَّ] أو [إنَّ] و[اللام] لتأكيد أمر ما، يقول الاستراباذي: إنَّ المكسورة "تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد تقوية الثابت، لا تغيير للمعنى"⁽⁴⁾، وفيما يلي عرض لمسألة [عبد الله قائم]، و[إنَّ عبدَ الله قائم]، و[إنَّ عبدَ الله لقائم]، ولا سيما أن التأكيد يُعدُّ فعلاً تداولياً يتم من خلاله اتصال المتكلم بالمخاطب من خلال السياقات المصاحبة لهذه البنية، وقد قاربنا هذه الوظيفة مقارنة تداولية.

(1) المقصود بعلم المخاطب أحواله المختلفة من حيث العلم والجهل، والشك واليقين، وما يعرض للسياق من حذف أو ذكر أو تقديم أو تأخير، ونحو ذلك.

(2) الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 203/1 .

(3) انظر عبد الهادي بن ظافر الشَّهري: استراتيجيات الخطاب ص 96 .

- P. Grice: **Logic and Conversation**, Harvard University, page 45

- P. Grice: **studies in the way of words**, Harvard University press, page 26

(4) شرح كافية ابن الحاجب 339/4 .

والمتتبع لقول الكندي الفيلسوف في حوارهِ مع أبي العباس يجدُ حضوراً لعلمِ
المخاطب استطاع من خلاله عبد القاهر الجرجاني أن يُعلّل الأحكام النحوية المتعلقة
بدخول [إن] في الكلام أو إسقاطها.

"روي عن ابن الأبياري أنه قال: ركب الكندي المتكلم إلى أبي العباس وقال
له: إنني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أي وضع وجدته ذلك؟
فقال: أجد العرب يقولون: "عبد الله قائم"، ثم يقولون "إن عبد الله قائم"، ثم يقولون:
"إن عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني
مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه، وقولهم: "إن عبد
الله قائم"، جواب عن سؤال سائل، وقوله: "إن عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار مُنكر
قيامه، فقد تكررَت الألفاظ لتكرر المعاني. قال فما أحرار المتكلمين جواباً".⁽¹⁾

يُلاحظ مما سبق أنّ بنية الكلام تُحدِّدُها مقاصد المتكلم في تحقيق الفائدة من
الكلام عند المخاطب، باعتبار أنّ له دوراً فعّالاً في توجيه كثير من أحكام الجملة؛
ولذا تُبنى عملية التّخاطب على أحوال المخاطب، فإن كان خالي الذّهن من
المعلومات عمد المتكلم إلى إضافة معلومة جديدة فكانت غايته إخبارية تتباين مع
حال المخاطب، وهو علم بالخبر، فتنتقل الغاية من الإخبار إلى التأكيد أو التأثير أو
غيرها من مقاصد المتكلم، ومن ثمّ تتباين مستويات الإخبار تبعاً لتباين حال
المخاطب، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات، هي:

- **الخبر الابتدائي**، وذلك إذا كان المخاطب خالي الذهن عمّا يُلقى إليه من الحكم
أو التردد فيه حينئذ لا يؤكّد لأنّ خالي الذّهن ذهنه صاف لا يتصور الخبر من
أصله؛ ولذا لا يؤكّد له الخبر لتمكّن الحكم في الذّهن حيث وجده خالياً؛ ذلك لأنّ
خلو الذّهن عن الشّيء يوجب استقراره؛ لأنّه لم يكن متردداً فيه فالذي يُناسب
المقام ألا تُؤكّد له؛ لأنّ التّوكيد زيادة في الكلام، والأصل عدم الزيادة؛ وذلك

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 315 .

نحو: "عبد الله قائمٌ" لمن لا يعرف أنه قائم فستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم، والمُرَاد بالحكم وقوع النسبة أو عدم وقوعها لمن لا يعرف أنه قائم، فهذا حكم أفاد فائدة لم تكن عند المُخاطب⁽¹⁾ من قبل، فقيام عبد الله ثابت أو القيام ثابت لعبد الله، فعبد الله إذن محكوم عليه بالقيام إيجاباً؛ لأنك أثبتته له؛ ولذا ينبغي على المتكلم حينئذٍ إذا تكلم أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة في إفادة الحكم أو ما يريده ويقصده مراعيًا حال المخاطب ومقام التخاطب، يقول عبد القاهر الجرجاني: "إذا كان الخبرُ بأمْرٍ ليس للمخاطبِ ظنٌّ في خلافه ألبتّة، ولا يكونُ قد عقد في نفسه أنّ الذي تزعمُ أنه كائنٌ غير كائنٍ، وأنّ الذي تزعمُ أنه لم يكن كائنٌ فأنت لا تحتاجُ هناك إلى إنَّ"⁽²⁾ لإثبات ما تريد أو تقصد إليه.

ويتضح من ذلك أنّ الخبر الابتدائي إثبات لوجود حدث، وأنّ ذلك الوجود المثبت سابق لعمل القول أو مُزامن له وجوباً، فقولنا: "عبد الله قائم"، حكم مثبت، بوجود حدث سابق أو مُزامن لعمل القول متّصل بما في الكون من وجود.⁽³⁾

- **الخبر الطلبي**؛ وذلك إذا كان المخاطب متحيراً أو شاكاً أو متردداً في صحّة الخبر، فيقوّي بنية الكلام بإضافة بعض المؤكّدات ك [إنّ] التي يُوتى بها لتأكيد الحكم ونفي الشكّ، يقول ابن النّاطم: "إنّ لتوكيد الحكم، ونفي الشكّ فيه أو الإنكار له"⁽⁴⁾، وذلك نحو: "إنّ عبد الله قائمٌ"، يقول الصّبّان: المُرَاد بالتوكيد، تقوية النّسبة وتقريرها في ذهن السّامع، وتوكيد النّسبة تارة يكون لدفع الشكّ فيها وتارة يكون لدفع إنكارها⁽⁵⁾ أو تكون تقوية الكلام بزيادة [اللام] وهي أقل درجة في التأكيد من [إنّ]؛ إذ [إنّ] التوكيدُ بها أكّد

(1) انظر التفّازاني: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ص 149 .

(2) دلائل الإعجاز ص 325 .

(3) انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص 94 .

(4) شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ص 116 .

(5) انظر حاشية الصبان 423/1 .

من [اللام] كما أشار إلى ذلك الزركشي في برهانه⁽¹⁾، وذلك نحو: "لعبد الله قائم"، فالمتردّد في النسبة هل هي واقعة أم لا، تصور عبد الله وتصور قائم ونسبة القيام له، لكن لا يدري هل ثبت القيام لعبد الله أم لا، فكأنّه سمع بالخبر لكنّه لم يجزم به؛ ولذا فهو في حاجة إلى مَنْ يُوَكِّد له الخبر؛ لئيزيل ذلك التأكيد تردّد المخاطب ويتمكّن الحكم في ذهنه ويستقر، فحينئذ لو كان عنده شيء من التردّد لا يصلح أن تقول له: عبد الله قائم، يقول عبد القاهر الجرجاني: وإنما تحتاج إلى [إن] إذا كان للمخاطب ظنّ في الخلاف، وعقد قلب على نفي ما تُثبت أو إثبات ما تنفي. ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمرٍ يبعُد مثله في الظنّ.⁽²⁾

وثمة فرق بين قولك: عبد الله قائم، وقولك: إن عبد الله قائم، فالأول خال عن التأكيد فيقال لخالي الذهن، والثاني مؤكّد بمؤكّد واحد فيقال للمخاطب المتردّد في الحكم طالبا له فيحتاج المقام إلى تقوية لإزالة هذا التردد أو الشك، وهذا الوجه في تأكيده أقل من وجوب تأكيد الإنكار، ومن ثمّ كان التأكيد بأداة واحدة فقط كـ [إن] أو اللام أو التكرار وهو ضرب من ضروب التأكيد [تنبيها على أن هذا الوجوب ليس بالقوة كوجوبه إذا كان الكلام مع المنكر الذي يأتي المتكلم فيه بأداتين، يقول ابن الخبّاز: إذا قلت: إن عبد الله قائم صار كذكر الجملة مرتين كأنك قلت: عبد الله قائم عبد الله قائم⁽³⁾، فيكون قولك: إن عبد الله قائم أوجز من التكرار، كأنك تقول: أوكد قيام عبد الله.

ويُستنتج من ذلك أنّ قولك: "عبد الله قائم" تأسيس لأنّه لفظ أفاد معنى لم يكن حاصلًا في ذهن المخاطب، والتأسيس عند أهل العربية على خلاف التأكيد كما ذكر

(1) انظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن 250/2 .

(2) انظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 325، والسيوطي: معترك الأقران 609/1،

(3) انظر توجيه اللمع ص 149، وابن يعيش: شرح المفصل 526/4 .

التَّهَانَوِي، فهو إمَّا لفظ لا يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر بل يفيد معنى آخر، وإمَّا لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلًا بدونَه⁽¹⁾ كما في المثال. أمَّا قولك: **إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ** فهو ليس تأسيسًا لأنَّه يُفِيدُ حسب قصد التهانوي أنَّ المعنى كان حاصلًا، لكنَّ المخاطب متردّد فيه أو مُنكَر له⁽²⁾، فيكون ذلك بمثابة التقرير، أي جعل الشَّيء مقررًا ثابتًا في ذهن المخاطب، فهو من باب تقوية نسبة الحكم إلى الشَّيء، فيزيد تلك النسبة قوة⁽³⁾.

إذن التَّوكِيدُ حسب هذا الحد يقتضي تلازمًا بين أجزائه، فالكلام إمَّا أن يكون تأسيسًا، وإمَّا أن يكون تأكيدًا، فإذا كان تأسيسًا أمكن أن يكون في بداية الخطاب، وإذا كان تأكيدًا امتنع أن يكون في بدايته لانتقار التأكيد إلى تقدُّم لفظ آخر يُقَوِّي معناه به، فقد يكون التأسيس دون تأكيد، لكنَّ العكس غير ممكن، فكلُّ تأكيد لا بدُّ أن يكون متعلِّقًا بتأسيس كلام سابق عليه⁽⁴⁾، فالتأكيد "يقتضي سابقة مطلوب مذكور"⁽⁵⁾.

ويتضح من المثال السابق **[إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ]** أَنَّ قولك: **عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ** حكم مثبت بوجود حدث سابق أو مزامن لعمل القول متصل بما في الكون من وجوده، أمَّا **[إِنَّ]** فهي عمل لتأكيدٍ وتحقيقٍ ليس له أثر من وجود في الكون، ولا يمكن أن يكون سابقًا أو مزامنًا أو لاحقًا بعمل القول، فإذا كان لقولك: **عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ** وجودان: وجود في الكون، ووجود في عمل القول، فإنَّ **[إِنَّ]** وجود واحد يتحقَّق في حدث واحد هو حدث اللغة، إنَّ تأكيد مباشر لوجود الحدث السابق الحاصل بالإسناد مما له وجود ثان في الكون⁽⁶⁾.

(1) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم 371/1 .

(2) انظر محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب 754/2 .

(3) المرجع السابق 757/2 .

(4) انظر محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب 759/2 .

(5) التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم 372/1 .

(6) انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية ص 94 .

إنَّ دلالة [إنَّ] على تأكيد الخبر، وهو الحدث المثبت الموجود في الكون (قيام عبد الله) المزامن لفعل القول أو السابق له، لهو دليل على اتِّساع قوتها الإنجازية التأكيدية الإثباتية، فالحاصل من هذا النوع من الجمل حدثان: الأول: حدث الوجود المثبت بالإسناد الذي يحيل على ذلك الوجود ويطابقه، والثاني: حدث التوكيد المحقَّق بوحدة لغوية - إنَّ - تفيد معنى التأكيد.⁽¹⁾

- **والخبر الإنكاري**، وهو من فُيبل تثنية تأكيد المؤكِّد؛ وذلك إذا كان المخاطب مُنكِرًا لفحوى كلام المتكلم أو مُبالغا في إنكاره، فيعمد المتكلم إلى تقوية كلامه بإضافة المؤكِّدات كـ [إنَّ واللام] المؤكِّدتين، نحو قولك: "إنَّ عبدَ الله لقائمٌ"، فالمتكلم ينسج كلامه حسب حضور المخاطب في ذهنه ومحاولة إفهامه وفق حالته التي استشعرها قبل توجيه الكلام إليه⁽²⁾، يقول عبد القاهر الجرجاني: "وأما جعلها إذا جُمعَ بينها وبين "اللام" نحو: "إنَّ عبدَ الله لقائمٌ" للكلام مع المنكر، فجيدٌ، لأنَّه إذا كان الكلام مع المنكر، كانت الحاجةُ إلى التأكيد أشدَّ. وذلك أنَّك أحوجُّ ما تكونُ إلى الزيادة في تثبيت خبرك، إذا كان هناك مَنْ يذْفَعُه ويُنكِر صِحَّتَه، إلَّا أنه ينبغي أن يُعَلِّمَ أنَّه كما يكونُ للإنكارِ قد كانَ من السَّامِعِ، فإنه يكونُ للإنكارِ يُعَلِّمُ أو يُرَى أنه يكونُ من السَّامِعِينَ. وجملة الأمر أنك لا تقول: "إنَّه كذلك"، حتى تريد أن تضعَ كلامك وَضْعَ مَنْ يَزْعُ فيه عن الإنكار."⁽³⁾

ويلاحظ مما سبق أنَّ المخاطبَ إذا كان مُنكِرًا للحكم وجب التأكيد بقدر الإنكار قوة وضعفًا إزالة له، يعني: إذا قوي الإنكار جئت بمؤكِّدين، وإن ضعف الإنكار جئت بمؤكِّد واحد؛ ذلك لأن الجملة قد يجتمع فيها مؤكِّدان فأكثر، نحو قولك: **والله إنَّ عبد الله لقائمٌ** اجتمع أربع مؤكِّدات [والله، إنَّ، اللام، عبد الله قائمٌ جملة اسمية] - ومعلوم

(1) انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية ص 94 .

(2) انظر السكاكي: مفتاح العلوم 258، 259، وأحمد حسين حيال: الإفهام في النحو العربي ص 213 .

(3) دلائل الإعجاز ص 327 .

أَنَّ القسَمَ وَضِعَ أَمَارَةٌ عَلَى صَدَقِ المَتَكَلِّمِ فِيمَا يَرِيدُ إِثْبَاتَهُ أَوْ نَفْيَهُ مِنْ أَخْبَارٍ - يَقُولُ سَيُوبِيهِ : "اعْلَمْ أَنَّ القسَمَ توكِيدٌ لِكَلَامِكَ"⁽¹⁾ وَيُقَالُ ذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الإِنكَارَ غَايَتَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ قُوَّةَ يَحْتَاجُ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي التَّأَكِيدِ، بِحَسَبِ الإِنكَارِ قُوَّةَ وَضَعْفًا، أَي: بِحَسَبِ رَسُوخِهِ فِي اعْتِقَادِ المَخَاطَبِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ ضَعْفَ إِنْكَارُهُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ إِزَالَتُهُ بِسَهُولَةٍ، حِينَئِذٍ يُكْتَفَى بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا أَكَّدَهُ بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ حِينَئِذٍ اسْتَوَى مَعَ الطَّلْبِيِّ، وَالَّذِي يُمَيِّزُ هَذَا عَنِ ذَلِكَ هَالِ المَخَاطَبِ فَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مُؤَكَّدًا بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ قَالَ القَائِلُ: إِنَّ عِبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ. هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ طَلْبِي وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْكَارِي، مَا الَّذِي يُمَيِّزُ هَذَا عَنِ ذَلِكَ؟ هَالِ المَخَاطَبِ، فَإِنْ كَانَ المَخَاطَبُ مَتَرِدِّدًا فِي الحُكْمِ فَهُوَ طَلْبِي، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا لِلحُكْمِ حَاكِمًا بِخِلَافِهِ فَهُوَ إِنْكَارِيٌّ، لَكِنَّ قَوْلَكَ: إِنَّ عِبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ، هَذَا إِنْكَارِيٌّ قِطْعًا لِأَنَّ المُؤَكَّدِينَ فَأَكْثَرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الإِنكَارِ، فَحِينَئِذٍ إِذَا ضَعَّفَ الإِنكَارَ اكْتَفَى بِمُؤَكَّدٍ وَاحِدٍ، وَهَكَذَا، كُلَّمَا أَزْدَادَ المَخَاطَبُ فِي الإِنكَارِ زِدَّتْ فِي التَّوَكِيدِ إِزَالَةٌ لَهُ⁽²⁾، يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: "إِنَّ أَدَخَلْتَ اللّامَ، وَقَلْتَ: "إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ"، أَزْدَادَ مَعْنَى التَّأَكِيدِ، وَكَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِ اللَّفْظِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ"⁽³⁾.

وَجَاءَ فِي الهَمْعِ أَنَّ [إِنَّ] لِلتَّأَكِيدِ؛ وَلِذَا أُجِيبَ بِهَا القسَمَ كَمَا يُجَابُ بِاللّامِ فِي قَوْلِكَ: وَاللّهِ لَزَيْدٍ قَائِمٌ، وَزَعَمَ ثَعْلَبُ أَنَّ الفَرَّاءَ قَالَ: إِنَّ مَقْرَّرَةَ لِقَسَمٍ مَتْرُوكٌ اسْتِغْنَى عَنْهُ وَالتَّقْدِيرُ: وَاللّهِ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ.⁽⁴⁾

وَيَرَى الدُّكْتُورُ فَاضِلَ السَّامِرَائِيَّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ يَعِيشَ مِنْ أَنَّ [إِنَّ] نَائِبَةٌ مَنَابِ تَكَرِيرِ الجُمْلَةِ مَرَّتَيْنِ، وَهِيَ مَعَ اللّامِ مَنَابِ تَكَرِيرِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ

(1) الكتاب 104/3 .

(2) انظر الشنقيطي: نور الأفتان على مائة المعاني والبيان ص 113 وما بعدها، وابن سعيد البُحَيْرِي: تشنيف الأذان بشرح مئة المعاني والبيان في علوم البلاغة ص 51، 52 .

(3) شرح المفصل 526/4 .

(4) انظر السيوطي 149/2 .

تكرير الجملة [وإن] بمنزلة واحدة، وهما متماثلان. وإن عناه فليس بصحيح، فإن تكرير الجملة من التوكيد اللفظي، والتوكيد اللفظي له أغراض منها إنه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإن المخاطب قد يظن أن المتكلم عندما ذكر زيدًا أو عليًا كان ساهيًا أو غافلاً، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن. ومن أغراضه أيضًا أن يرفع توهم الغفلة عن المخاطب فقد يظن المتكلم أن المخاطب كان غافلاً لم يسمع الجملة أو لم يسمع الكلمة فيكررها له دفعًا لذلك وفي هذين الموضعين لا يجدي التوكيد المعنوي ولا التوكيد بيانًا أو غيرها وإنما الذي يجدي ههنا التوكيد اللفظي فقط. (1)

أقول ليس معنى قول ابن يعيش "بمنزلة تكرار اللفظ" أنه يساوي ذكر [إن] في الدرجة وإنما ذلك من باب تقريب المعنى؛ ذلك لأنها بمنزلة معنى الفعل [أوكَّد]، وإنما عملت ليشبهها بالأفعال، وشبهت من الأفعال بما قَدِمَ مفعوله على فاعله، وإنما قَدِمَ المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سَنَنِ قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب؛ إذ كان رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها، جُعِلت دونها بأن قَدِمَ المنصوب فيها على المرفوع خطأً لها عن درجة الأفعال. (2)

ويتضح مما سبق أنّ التأكيد يُعدُّ من أهمِّ طُرُقِ دفعِ توهمِ المُخاطب؛ إذ يلجأ المتكلم إلى التأكيد لتثبيت كلامه، وتحقيقاً لإرادته التي قصد إليها، لا عن سهو أو غفلة منه، يقول الاسترابادي: إنّ التأكيد "يقرّر ذلك الأمر، أي يجعله مستقرّاً مُتَحَقِّقاً بحيث لا يُظنُّ به غيره، فربّ لفظٍ دالٍ وضعاً على معنى، حقيقةً فيه، ظنّ المتكلم السامع أنّه لم يحمله على مدلوله، إمّا لغفلته أو لظنّه بالمتكلم الغلط أو لظنّه به التجوُّز، فالغرض الذي وُضِعَ له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلم

(1) انظر معاني النحو 266/1 .

(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل 254/1، 255 .

ضرر غفلة السّامع عنه، وثانيها: أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بدّ أن يُكرّر اللفظ الذي ظنّ غفلة السّامع عنه أو ظنّ السّامع به الغلط فيه تكريرا لفظياً... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السّامع به تجوّراً⁽¹⁾.

ويتضح من ذلك أن المتكلم يحتاط لنفسه ويدفع ما قد يظنّه المخاطب من إرادة غير المعنى الحقيقي، فيلجأ إلى التأكيد ليثبت المقصود الحقيقي لما يريده ويرمي إليه، وهكذا يكون إدراك المتكلم بظروف مخاطبه هو الباعث على توظيف ما يختاره من ألفاظ في كلامه من صور التأكيد أو أدواته. وبهذا يتوجّه المتكلم إلى مخاطبه بالصورة التي تناسبه فيختار لفظاً دون آخر أو استعمالاً دون غيره؛ وذلك تبعاً لما يوافق حال المخاطب فيقصد المتكلم إلى ما يُزيلُ اللبس أو يدفع التوهّم إن توفّع أن يتوهّم المخاطب غير المقصود، فهو يتوجّه إلى مخاطبه بما غلب على ظنّه أنّه يعلمه حيث يُبلور المتكلم كلامه بحسب حضور المخاطب في ذهنه ومحاولة إفهامه وفق حالته التي استشعرها وأحسّها بظنّه⁽²⁾.

فإذا وثق المتكلم في علم المخاطب وقدرته على فهم المراد تغاضى عن استخدام اللفظ المعبر عن هذا المعنى أو التعبير الموضح له ثقة في فهم المخاطب له وعلمه بما يقول؛ ولذا نجد أنّ المتكلم يُنبّه المخاطب قبل البدء في حديثه بألفاظ أو صيغ مقصودة لتنبيه [المخاطب] بقصد [المتكلم]، ومن ثمّ تتحقق الإفادة عند المخاطب، ولا شكّ أن التنبيه يُعدّ درجة من درجات القوة الإنجازية للمنطوق أو الملفوظ به.

وهذا التعاون المستمر بين طرفي الخطاب [المتكلم والمخاطب] في تحصيل الفائدة يدل دلالة واضحة على قوة الوعي الوظيفي لدى المتكلم بحال المخاطب، وقد سبق أن أشرنا إلى أن مبدأ التعاون من المبادئ الأساسية للتداولية التي أرسى قواعدها

(1) الاسترلابادي: شرح كافية ابن الحاجب 375، 374/2.

(2) أحمد حسين حيال: الإفهام في النحو العربي ص 213.

جرايس Paule Grice إذ بدأ نظريته في المعنى بالتمييز بين نوعين من المعنى: الأول: المعنى الطبيعي Natural Meaning, وهو المعنى الذي ليس وراءه قصد «المعنى الحرفي»، والثاني: المعنى غير الطبيعي Non-natural أو Meaning_{nn} «المعنى المستلزم»، وهو المعنى الذي تُحدده السياقات المقامية باعتبار قصد المتكلم ونيته⁽¹⁾, وينبغي التنبه في هذا الإطار إلى أنَّ للجملة قوتين إنجائيتين: قوة إنجائية حرفية، وقوة إنجائية مستلزمة (الفعل اللغوي المباشر, والفعل اللغوي غير المباشر في نظرية الأفعال الكلامية), "وَيُمَيِّزُ عادة بين هاتين القوتين على أساس أنَّ القوَّة الأولى مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة في حين أنَّ القوَّة الثَّانية تتولد عن الأولى طَبَقًا لمقتضيات معيَّنة"⁽²⁾, يقول الدكتور صلاح إسماعيل: "أمَّا المعنى غير الطبيعي فيعتمد على القصد Intention أو الاصطلاح Convention"⁽³⁾.

ويشير أصحاب النَّحو الوظيفي إلى ما يُسمَّى ببؤرة الجديد, ويقصدون بها المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب⁽⁴⁾, وهي هنا [إنَّ] في قوله: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ", و[إنَّ واللام] في قوله "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ", وفي هذا القول ارتكز المتكلم على

(1) انظر محمد محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ص 39, وهشام إ. عبد الله الخليفة: نظرية التلويح الحواري ص 17 وما بعدها, P. Grice: **Meaning**, Duke University [Press on behalf of Philosophical Review, page 377 - 388

(2) راجع تفصيل ذلك في أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النَّحو الوظيفي ص 21, والتركيبيات الوظيفية "قضايا ومقاربات" ص 134, ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص 93, 109, 125, واللسانيات الوظيفية "مدخل نظري" ص 65, 240, والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي "الأصول والامتداد" ص 115, 119, 145, والوظيفية بين الكلية والنمطية ص 177, والعايشي أراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني ص 77, 95, وهشام إ. عبد الله الخليفة: نظرية الفعل الكلامي ص 149, 443, وسمية ربوح: الاستلزام التخاطبي ودلالته في كتاب كليلية ودمنة ص 41, 67 [Austin: How to Do Things with Words,

(3) انظر نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس ص 41 .

(4) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ص 28 .

التأكيد ليزيد من احتمالات الفهم والإفهام ويقلّل من محاولات اللبس عند المخاطب؛ ولذا كان واجباً على المتكلم اختيار الطرق التخاطبية الملائمة لظروف الخطاب التي تضيف معلومة جديدة للمخاطب أو تثبت معلومة سابقة لديه؛ وذلك لإزالة الوهم أو الشكّ من قلب المخاطب وتأكيد العلم بمضمون الخطاب.

وبهذا يتضح وعي علمائنا بمبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب، حيث يجب المتكلم على طريقة توفّع السؤال، ويجريه مجرى السؤال.

ويرى الباحث أنّ التأكيد يعدّ أسلوباً تداولياً يربط بين المتكلم والمخاطب من خلال الافتراض المسبق، وهذا إنّ دلّ فإنّه يدل على إرساء مبادئ للفكر التداولي عند العرب؛ إذ لم يعد خفياً أنّ النُحاة العرب قد سبقوا التداوليين والوظيفيين في العناية بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وينتج عن ذلك أنّ كلّ لفظ في الجملة إنّما هو دليل على إنشاء نحوي يحدثه المتكلم بدرجات مختلفة حسب القوة الإنجازية التي يتطلبها السياق.

فإذا انتقلنا إلى الحديث عن المضارع غير الواجب المؤكّد بنوني التوكيد باعتباره رديفاً للقسم المؤكّد بـ [إنّ] حسب زعم الخليل (1) - فإنّ المسألة لا تختلف كثيراً، وقد تضافرت نصوص العلماء تأكيداً على ذلك المعنى المراد أو المقصود، يقول الزركشي: "وَالْقَصْدُ مِنْهُ (2) الْحَمْلُ عَلَى مَا لَمْ يَقَعْ لِيَصِيرَ وَقِعًا؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ الْمَاضِي وَلَا الْحَاضِرِ لِئَلَّا يَلْزَمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَإِنَّمَا يُؤَكِّدُ الْمُسْتَقْبَلُ" (3)؛ ومما يقوي ذلك قول سيبويه: "فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب" (4)؛ ولذلك لا تلحق نونا التوكيد المضارع الدالّ على الحال، وعلّلوا ذلك بأنّ الفعل لمّا كان

(1) انظر سيبويه: الكتاب 509/3 .

(2) أي التأكيد.

(3) البرهان في علوم القرآن 237/2 .

(4) الكتاب 105/3 .

موجودًا مشاهدًا فهو ثابت للعيان لا شكَّ في وقوعه وحدثه⁽¹⁾، يقول الوراق: "وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّوْنَ إِنَّمَا لَزِمَتْ اللَّامَ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ يَصْلِحُ لزمانين، فَلَوْ أَسْقَطْتَ النَّوْنَ وَقَلْتَ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ، لَمْ يَعْلَمْ أَنَّكَ تَقْسِمُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، فَجَعَلُوا النَّوْنَ تَخَصُّ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بِالِاسْتِقْبَالِ"⁽²⁾ حتى لا يلتبس الأمر بما يقع في الحال؛ لأنَّ "المراد منهما توكيد ما لم يقع؛ ليكون حاملًا على الإيقاع ... وهذا لا يتحقق في غير الفعل"⁽³⁾.

والفرق بين النونين الخفيفة والثقيلة، أنك إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدًا.⁽⁴⁾

ويُتَّضح مما سبق أنَّ نوني التوكيد لا يلحقان "فعل الحال ولا الماضي، لا تقول: لِيَأْكُلَنَّ زَيْدٌ، وهو في حال الأكل، ولا لَأَكَلَنَّ زَيْدٌ؛ وذلك لأنَّ الماضي والحال ثابتان، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت، وهو المستقبل"⁽⁵⁾، إذن دخول النون في فعل المستقبل يدلُّ على مقارنة التحقق والحدوث فينزلُ غير الواقع منزلة الواقع؛ ذلك لأنَّ اختيار إحدى النونين يعمل على تقوية القوة الإنجازية لتحقيق الحدث.

ويشير سيوييه في هذا الباب إلى أنَّ القسم توكيد لا اعتقاد المتكلم المتعلق بحدث لم يقع بعد أو هو واقع في زمن الإخبار عنه فيقول: "اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللام. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلن"⁽⁶⁾، وكأنَّ في القسم التزامًا يوقعه المتكلم تجاه الله وتجاه المخاطب، فكلامك في الأصل تأسيس، والقسم فرع عليه مؤكِّد

(1) انظر منصور عبد السميع: نون التوكيد رؤية تحليلية في بناء الفعل المضارع وإعرابه ص 141.

(2) علل النحو ص 753 .

(3) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 66/2 .

(4) انظر سيوييه: الكتاب 509/3 .

(5) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح 1129/2 .

(6) الكتاب 104/3 .

له كما كانت [إنَّ] فرعا في قولك: عبد الله قائم، فيكون الحلف توكيد لما هو مؤكَّد باللام والنون فيصل بذلك إلى أقصى درجات التوكيد والتحقيق.

وخلاصة القول أننا نجد للتأكيد درجاتٍ متفاوتة حسب قصد المتكلم وحال المخاطب، فنجد الجملة الاسمية المؤكَّدة بـ [إنَّ] أو [إنَّ واللام] أو [القسم وإنَّ واللام] في أقوى درجات القوة الإنجازية، ثمَّ نجد الفعل المستقبل المؤكَّد بنوني التوكيد يليه في الدرجة، ورغم ذلك بينهما درجات الماضي المتحقق الثابت وفعل الحال؛ إذ ليس من المعقول أن تتساوى كل هذه الأدوات في الدرجة والمنزلة كما هو موضَّح في الشَّكل التالي.

الخاتمة

حاول هذا البحث أن يكشف عن أهمية أثر المخاطب في توجيه التأكيد وقد أتضح من خلال ذلك:

- أن علم المخاطب وجهله هو الموجّه الأول للخطاب؛ لأنّه في ذلك الخطاب يتحقق إقباله عليه وعنايته به، فالمتكلم دوماً يوظّف كلامه بما يتناسب مع فهم المخاطب، ويتضح ذلك من خلال اختيار الألفاظ وترتيبها؛ ولذلك يلجأ المتكلم إلى زيادة بعض الأدوات لإحداث تأثير ما في نفس المخاطب أو توضيح أمر له أو إزالة غموض أو شك.

- أن المتكلم يحقّق من كلامه هدفين، إمّا إضافة معلومة غير متوقّرة في ذهن المخاطب أو تصحيح هذه المعلومات.

- ولذا يُشترط في كلّ كلام حدث فيه خروج عن الأصل أن يتحقّق فيه إفادة جديدة للمخاطب؛ ولأجل ذلك لا يجوز أن يتكلم المتكلم بكلام لا يفيد المخاطب شيئاً، فلا ينقص المتكلم شيئاً تتعلق به إفادة ولا يزيد شيئاً لا تتحقق به إفادة؛ ولذا كان الهدف من كلام المتكلم هو إفادة المخاطب وإفهامه؛ ولذا يراعي في الكلام الصور التي تُحقّق الفائدة، فلا يُزاد فيه ما لا يفيد شيئاً، ولا يُحذف منه شيء يتعلّق بالفائدة.

- ومن ثمّ يُمثّل دور المخاطب عنصراً رئيساً في عمل القول؛ لأنّه قد يكون شاكاً أو متردّداً أو مُنكرًا رادّاً ما يُخبره به المتكلم، فإذا كان المتكلم مُعرباً عن تصديقه لِمَا وجب في الكون من أحداث، فإنّه بعمل التأكيد يوجد زيادة في درجة الإثبات الإنجازية أساسها توتر العلاقة بينه وبين المخاطب، فكأنّ في الانتقال من الإثبات إلى التأكيد انتقالاً من مواجهة الكون، وتصديق ما فيه من أحداث إلى مواجهة المخاطب لحمله على تصديق ما في الكون من

أحداث واجبة الوجود؛ لأنَّه هو المراد بما يفعله المتكلم من تحقيق وتأكيد وإزالة شكِّ.

- التوكيد عمل إنجازي لغوي يقوم به المتكلم للتأثير على المخاطب تأثيراً إيجابياً يرمي من ورائه إلى إضافة معلومة جديدة للمخاطب لم يكن عالماً بها أو يؤكد له حال كان عالماً بها ليس على سبيل اليقين.
- عناية النحاة بوظيفة التأكيد تتدرج ضمن عنايتهم بأحوال المتكلم ومقاصده وأحوال المخاطب، وهي عناية تكشف المنحى الوظيفي لدور التأكيد في الكلام.
- نونا التوكيد تتصل بالفعل المستقبل فتقرِّبه من المتحقق الثابت، صحيح لم يقع الحدث بعد، بيد أنَّ حصوله مؤكَّدٌ، فتزيد نسبة القوة الإنجازية في تحققه.

المصادر والمراجع

- أدراوي: العياشي

1- الاستلزام الحوارى فى التّداول اللّسانى من الوعى بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان - الرباط، الطبعة الأولى 2011

- إسماعيل: صلاح

2- نظرية المعنى فى فلسفة بول جرابس، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع 2007

- التفتازانى: سعد الدّين (ت791هـ)

3- المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 2013

- التّهانوى: محمد على الفاروقى (القرن الثانى عشر الهجرى).

4- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: على دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1996

- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ).

5- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة مكتبة الأسرة 2000

6- المقنّص فى شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية 1982

- ابن الخباز: أحمد بن الحسين (ت637هـ).

7- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جبّى، دراسة وتحقيق: فايز زكى محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2007

- الخليفة: هشام عبد الله

8- نظرية الفعل الكلامى، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولى 2007

9- نظرية التلوّيح الحوارى، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولى 2013

- الرّضى الاسترأباذى: رضى الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)

10- شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية (د-ت).

- الرّكشى: بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ).

- 11- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 2005
- السامرائي: فاضل صالح
- 12- معاني النحو، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الخامسة 2011
- ابن السَّرَّاج: أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ)
- 13- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1988
- ابن سعيد البُحيري: (أبو زياد محمد)
- 14- تصنيف الأذان بشرح مئة المعاني والبيان في علوم البلاغة (د-ت)
- السَّكَّاي: أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت626هـ).
- 15- مفتاح العلوم، حَقَّقَه وَقَدَّمَ له وفهرسه: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2000
- السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن (ت581هـ)
- 16- نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام (د-ت)
- سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت180هـ).
- 17- الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى 1991م
- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت911هـ)
- 18- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1987
- 19- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الحرم للتراث (د-ت).
- الشاوش: د. محمد
- 20- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النُّص"، كلية الآداب - جامعة منوبة تونس بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع، الطبعة الأولى 2001
- الشنقيطي: محمد المحفوظ بن محمد الأمين
- 21- نور الأفنان على مائة المعاني والبيان (د-ت)
- الشهري: عبد الهادي بن ظافر
- 22- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى 2004

- الصَّبَان: محمد بن علي (ت1206هـ)
- 23- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية (د-ت)
- صحراوي: د. مسعود
- 24- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى 2005
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)
- 25- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2001
- ابن القيم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت751هـ).
- 26- إعلام الموقعين عن رب العالمين، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1423هـ
- المبرّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ).
- 27- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة 1385هـ
- المتوكل: أحمد
- 28- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - المملكة المغربية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5، 1993
- 29- التركيبات الوظيفية "قضايا ومقاربات"، مكتبة دار الأمان - الرباط، الطبعة الأولى 2005
- 30- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1986
- 31- اللسانيات الوظيفية "مدخل نظري"، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية 2010
- 32- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي "الأصول والامتداد"، دار الأمان - الرباط، الطبعة الأولى 2006
- 33- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى 1985
- 34- الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان - الرباط، الطبعة الأولى 2003

- ميلاد: خالد

35- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة, دراسة نحوية تداولية, المؤسسة العربية للتوزيع -

تونس (د-ت)

- ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال (ت686هـ)

36- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد باسل عيون, دار الكتب العلمية,

بيروت - لبنان, الطبعة الأولى 2000

- الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ)

37- علل النحو, تحقيق: محمود محمد منصور, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان,

الطبعة الأولى 2002

- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت643هـ)

38- شرح المفصل, قدّم له ووضع هوامشة وفهارسه: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية,

بيروت - لبنان, الطبعة الأولى 2001

- يونس: محمد محمد

39- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى 2004

الدوريات والرسائل العلمية:

- حيال: أحمد حسين

1- الإفهام في النحو العربي, مقاربة تداولية, مجلة كلية الشيوخ الطوسي الجامعة, العراق,

العدد 4 لسنة 2015

- ربوح: سمية

2- الاستلزام التخاطبي ودلالته في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع, جامعة محمد خيضر -

بسكرة - كلية الآداب, قسم الآداب واللغة العربية, 2015

- عبد السميع: منصور علي

3- نون التوكيد رؤية تحليلية في بناء الفعل المضارع وإعرابه, مجلة فكر وإبداع, الجزء 47,

سبتمبر 2008

- المراجع الأجنبية:

(1) **J.L. Austin:** How to Do Things with Words, Oxford University Press, Amen House, London, 1962

(2) **P. Grice:**

- Logic and Conversation, Harvard University, 1975
- Meaning, Duke University Press on behalf of Philosophical Review

2009

- Utterer's Meaning, Sentence meaning, and Word Meaning, **studies in the way of words**, Harvard University press, 2002

(3) Teun A. Van Dijk: Text and Context Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Longman linguistics library 1992